رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

العدد(2032) السنة الثامنة - الخميس (3) شباط 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في

الحكومة تتعاقد مع الوزراء السابقين بمخصصات تعادل أقرانهم

□ متابعة / المدى

قرر مجلس الوزراء، أمس الأربعاء، الموافقة على تعاقد المؤسسات الحكومية مع الوزراء وأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس النواب المتقاعدين بصفة مستشارين وبما لا يزيد عن أربعة أعضاء وبراتب شهري يعادل ما يتقاضاه أقرانهم من راتب ومخصصات. وقال مصدر في مجلس الوزراء لوكالة "السومرية نيوز" إن "مجلس الوزراء قرر، في جلسته السادسة الاعتيادية المنعقدة في السادس والعشرين من كانون الثاني الماضي المصادقة على جميع توصيات اللجنة المشكلة بموجب توجيه مجلس الوزراء بشأن ضوابط التعاقد مع الوزراء وأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس النواب السابقين من ذوي الخبرة والاختصاص بما لا يزيد عن أربعة أعضاء بصفة مستشار"، مبينا أن "جميع المؤسسات الحكومية بما فيها رئاسات الجمهورية والوزراء والبرلمان لها الحق بالتعاقد معهم".
وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القرار نص على ضرورة إبرام عقود أصولية بين الجهة الحكومية والمتقاعدين، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ما لم يتم إلغاء العقد بناء على طلب أحد الطرفين على أن يتم إشعار الطرف الآخر بمدة ثلاثين يوما في الأقل".

الشكوك تحكم العلاقات السياسية ونواب يتحدثون عن تأجيل الخلاف إلى الأمام

وزراء يغيرون جدران مكاتبهم بحثا عن أجهزة تنصت

□ بغداد / علي عبد السادة

تؤشر "تفاصيل صغيرة" عن عملية نقل السلطة بين الحكومة السابقة وهذه الراهنة غياب الثقة المريب بين السياسيين العراقيين.
(المدى)، ومن مصادر مختلفة، علمت أن وزراء ومسؤولين كبار ومدراء عامين جدد شرعوا بتغيير جدران مكاتبهم خوفا من وجود أجهزة تنصت أو كاميرات مراقبة "من المحتمل" أن يكون خلفهم قد وضعها هناك.
وتكشف هذه التفاصيل، إلى جانب انعدام الثقة المتبادل، أن أموالا طائلة تصرف من خلال مكاتب هؤلاء المسؤولين على مخارج غير أساسية.
وتقول تلك المصادر الخاصة أن عددا من الوزراء شرعوا بتغيير كامل لأثاث مكاتبهم وسياراتهم الخاصة، مع حماياتهم، وبالتزامن مع كل هذا استخدم عمال بناء لتغيير جدران المكاتب بحثا عن "أجسام غريبة".
ويجد محللون سياسيون أن هذه الحوادث الغريبة تؤشر حالة القلق التي يعيشها السياسيون العراقيون، أو من اشترك في الحكومة عبر مناصب رفيعة. وأنها تفتح المجال أمام شكوك كبيرة بمواصلة أشخاص لاستغلال مناصبهم في تحقيق منافع خاصة.
في هذا السياق، صرح قيادي في كتلة سياسية، فضل عدم ذكر اسمه بأن "الجميع يرى أنهم يتعاملون مع شركاء من ذوي الخبرة في المؤامرات، وان التعامل في ما بينهم محكوم بالشكوك وغياب الثقة".
وقال أيضا أن المالكي نفسه لا يثق بأحد".
من جانب آخر، فان الحال العام الذي يعتريه السوء الواضح في الخدمات العامة، يجري، فيه بالمقابل، صرف "غير مسؤول" للأموال العامة.
في المقابل، يخشى مراقبون أن تتواصل حالات الفساد وتسريب صفقات وعقود إلى شركات عن طريق المحسوبية، في وقت تؤكد هيئة النزاهة أن مشكلة الرشوة لا تزال قائمة وهي في أغلبها حوادث يتم تنفيذها داخل مكاتب الموظفين الكبار.
وكانت هيئة النزاهة العراقية أصدرت في وقت سابق تقريرا بينت فيه ارتفاع نسب تعاطي الرشوة في عدد من الوزارات العراقية إلى جانب مؤسسات أخرى مرتبطة بمجلس الوزراء. ويرى سياسيون عراقيون أن كل الفرقاء السياسيين لا يثقون، تماما، ببعضهم البعض.
وان هذه الحالة أسفرت عن شلل واضح يعتري الأداء السياسي والحكومي. بينما يرى القيادي في الكتلة العراقية، جمال البطيخ، أن كل ما حصل من اتفاقات سياسية بين الفرقاء لم يغير من حال الثقة.
وقال البطيخ للمدى أمس:"لم نفعل شيئا .. أجلنا الأزمة إلى الأمام، واخترنا، فقط، ركوب قطار الحكومة".
وتوقع البطيخ أن ينهار هذا الاتفاق عند أول أزمة، وتابع:"حتى المالكي قال بأنه سيأتي في يوم ليغير بعض الوزراء .. الأجواء الراهنة غير صحية وغير سليمة".

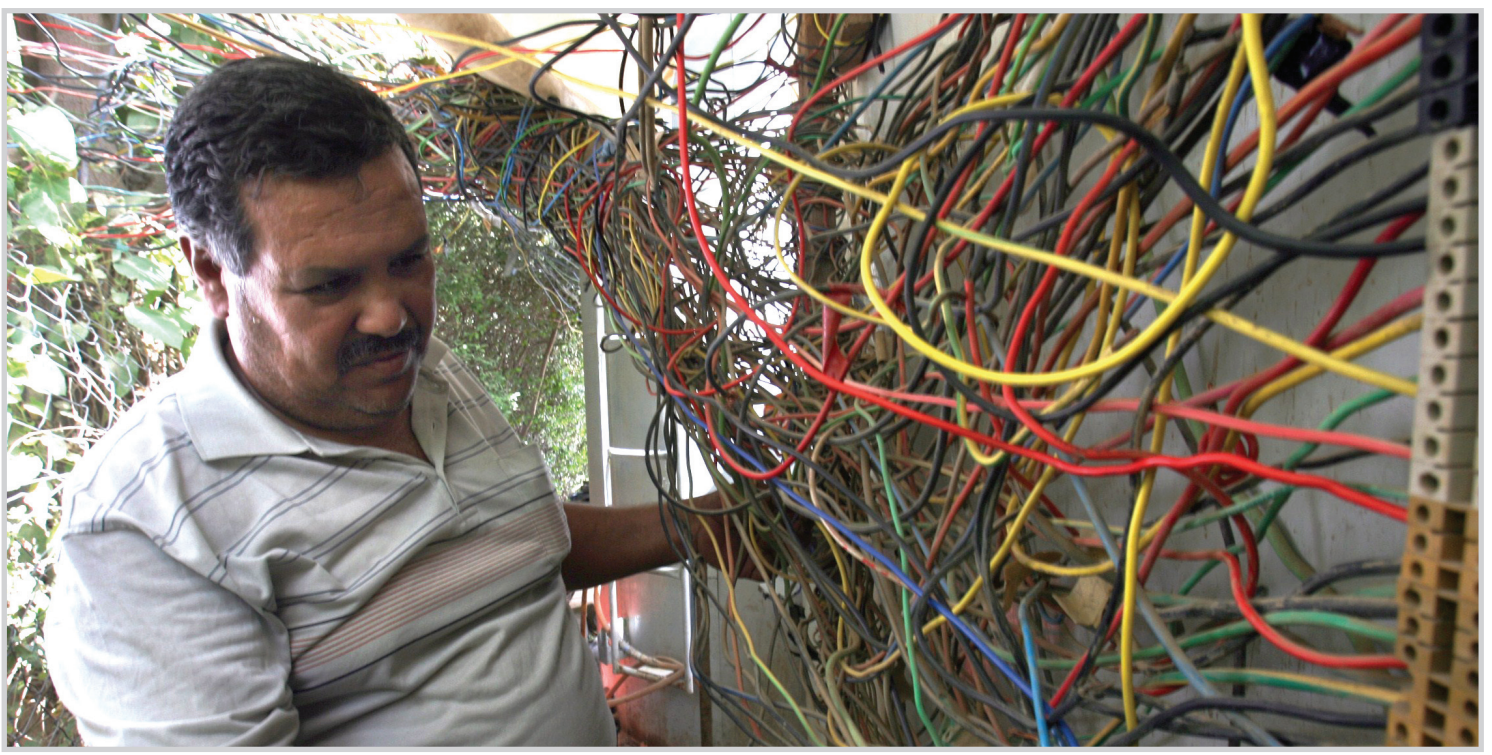

الكهرباء: تطوير الطاقة يكلف ٨٠ مليار دولار ويستغرق ٢٠ عاماً

القبض على منفذي تفجيرات الشعلة والمالكي يحمل "غفلة الأمن"

□ بغداد / هشام الركابي

أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي إلقاء القبض على المنفذين والمخططين للتفجير الذي استهدف موكب عزاء في مدينة الشعلة.
وقال المالكي خلال استقباله أمس جمعا من ذوي ضحايا الاعتداء الإرهابي الأخير في المدينة :"القينا القبض على المنفذين والمخططين لهذا العمل الإرهابي من تنظيم القاعدة، وان العمل سيستمر لاستئصالهم جميعا وسد جميع الثغرات، وسنتخذ في ملف التحقيق إجراءات مشددة ونحاسب المقصرين.
ودعا رئيس الوزراء المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية وإخبار أمراء القواطع بالمناسبات ليتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.
وذكر أن ما يجري هو معركة حق وباطل، ممتدة عبر التاريخ منذ قابيل وهابيل وصولا إلى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، والى عصرنا الحاضر حين استهدفوا آل الصدر وآل الحكيم وآل شبر وغيرهم من شهداء العراق.
وتابع: إن ما مر به العراق من معاناة، وبعد أن خرجنا بهذا القدر الكبير من العزة والكرامة لم يكن أمرا سهلا على أركان النظام المباد والمجرمين من أصحاب المقابر الجماعية، وان إدراكنا للتضحية والتحدي يجعلنا أكثر صمودا، وقد أصبح اليوم كل شريف في العراق مشروعا للاستشهاد، وبحمد الله نجد صفة التحدي والتضحية موجودة عند كل شعبنا وعشائرنا.
وبيّن المالكي أن الأرامل والأيتام الذين خلفتهم هذه الأعمال الإرهابية هم أمانة في أعناقنا،ونخوض ضد أولئك المجرمين معركة وجود ونستقبل الشهادة إذا أتت، ونواجههم في كل الميادين، وعلينا أن نتماسك جميعا رجالا ونساء وعمالا وطلبة ومثقفين وفلاحين وكل من في الدولة والعملية السياسية.
وذكر المالكي أن الغفلة مسؤول عنها رجل الأمن أولا، وكذلك المواطن، وعلينا أن لا نغفل لأنهم ينتظرون منا ذلك.
وقال المالكي :"عندما حققنا في الموضوع قمنا باعتقال وطرد ومحاسبة جنود وضباط، وسنستمر في ذلك إذا وجدنا أي تقصير، وهذا لا يعني أننا نحاسب رجل الأمن دائما، عندما يكون مستعدا لأداء واجبه ولا يثبت تقصيره في وقوع أي حادث، إنما نحاسب من يثبت عليه التقصير.
واستطرد أن أعلى مسؤول في الدولة يتعرض إلى الحساب إذا ثبت تقصيره في أداء واجبه والجميع اليوم تحت طائلة المسؤولية، ولا حصانة لأي شخص.

تضارب الأنباء حول تقارير سجن العدالة

أنباء عن منع النواب من زيارات مفاجئة لسجون العراق

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في الوقت الذي كشف فيه مصدر برلماني أن تعميما رسميا يمنع أعضاء مجلس النواب من القيام بزيارات مفاجئة للسجون، قال مسؤول رفيع في محافظة نينوى انه يعتقد بأن معتقلين من المدينة مفقودون حتى اللحظة.
وتأتي هذه المعلومات بعد يوم واحد من إعلان منظمة هيومن رايتس ووتش وجود سجن سري في بغداد نقل إليه ما يقارب الـ ٣٠٠ سجين من سجن الشرف المثير للجدل قبل زيارة رسمية للمنظمة.
وأفاد مصدر حكومي رفيع المستوى في مدينة الموصل، فضل عدم الكشف عن اسمه، لـ(المدى) بوجود عدد من المفقودين من أهالي المحافظة تم إلقاء القبض عليهم من قبل قوات قادمة من بغداد ولا توجد أي معلومات عنهم رغم مناشداتها للحكومة المركزية.
وتوقع المسؤول أن يكون هؤلاء محتجزون في المعتقلات السرية التي أعلنت التقارير الصحفية عن وجودها في بغداد.
من جانبه انتقد مصدر نيابي الفرقاء السياسيين كونهم اخضعوا ملف المعتقلين لمبدأ المحاصصة السياسية والتوافقات التي شكلت بموجبها الحكومة.
المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته قال في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، إن هنالك تعميما في مجلس النواب يمنع اعضاءه من القيام بزيارات مفاجئة إلى السجون، متهما الأطراف السياسية كونها تنصلت عن اغلب وعودها مع الشعب والتي من بينها متابعة ملف المعتقلين وذلك من أجل البحث عن المناصب الشخصية.
بيد أن القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي وصف التقارير التي تحدثت عن وجود معتقلات سرية بأنها تسخين للأجواء السياسية في المشهد العراقي.
وأضاف الاسدي لـ"المدى" أن وزير العدل نفى وجود أي معتقلات سرية في العراق، موضحا أن لواء بغداد الذي تحدثت عنه التقارير مهامه حماية المنطقة الخضراء فحسب، وليس لديه مهام أخرى.
وكان تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش التابعة للأمم المتحدة أفاد بأنّ قوّات النخبة الأمنيّة الخاضعة لإدارة المكتب العسكري لرئيس الوزراء نوري المالكي تتولى إدارة مركز اعتقال سرّي يدعى "العدالة" يقع في مدينة بغداد.

□ التفاصيل ص٢

النجيفي: قرار ربط الهيئات تهديد للدستور

البرلمان يتجه إلى تشكيل محكمة اتحادية جديدة

□ بغداد / المدى

اعتبر رئيس مجلس النواب، أمس الأربعاء، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب تهديد للدستور العراقي، كاشفا عن إجراءات عدة سيتخذها لتحديد العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية والهيئات المستقلة، فيما أكد العمل على تشكيل محكمة اتحادية جديدة لتفسير النصوص الدستورية.
وكشف رئيس مجلس النواب عن مشروع قانون لتشكيل محكمة اتحادية جديدة، مبينا أن المشروع بحاجة إلى توافقات سياسية، فيما أكد ضرورة دعم استقلالية القضاء العراقي وعدم تسييسه.
وقال أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان سيقدم، خلال الأيام المقبلة مشروع قانون المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى لقراءته ومناقشته ومن ثم التصويت عليه"، مؤكدا أن " محكمة الاتحادية الجديدة ستشكل خلال الفترة المقبلة".
وشدد النجيفي على ضرورة "دعم استقلالية القضاء العراقي وان يكون بعيدا عن التسييس و أن لا يميل إلى جهة على حساب جهة أخرى"، مشيرا إلى أن "القضاء هو أمل العراق في بناء دولة قادرة على الحياة والنجاح".
ويأتي مشروع تشكيل محكمة اتحادية جديدة بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا، المثير للجدل، والذي أصدرته، في ١٨ كانون الثاني الماضي، والقاضي بربط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب.
وكان البرلمان ضيف أمس الأول الثلاثاء رؤساء هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات وهيئة الإعلام والاتصالات إضافة إلى محافظ البنك المركزي لمناقشة قرار المحكمة الاتحادية حول الهيئات المستقلة.
وقال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده ببغداد إن "البرلمان ناقش قرار المحكمة الاتحادية الأخير القاضي بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء بدلا عن مجلس النواب ووضع عدة إجراءات لتثبيت الأمور على نصابها".

□ التفاصيل ص٣

خلال لقائه وفد مجلس علماء العراق

طالباني: العراقيون يدينون لرجال الدين المعتدلين

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني أهمية الدور الذي يؤديه علماء الدين الأفاضل في نشر التآخي والتسامح بين أطياف الشعب العراقي ونبذ التطرف والعنف، وهو ما أدى إلى إفشال مخططات الإرهابيين لزرع الفتنة الطائفية في العراق الجديد.
جاء ذلك لدى استقباله في قصر السلام أمس الأربعاء، وفداً كبيراً من مجلس علماء العراق يمثلون شيوخا وأئمة وخطباء في اثنتي عشر محافظة عراقية.
وفي مستهل اللقاء أشاد طالباني بالدور الذي مارسه مجلس علماء العراق منذ تأسيسه في نشر ثقافة التسامح والتآخي بين المسلمين، مشيراً إلى أن العراقيين يحفظون لرجال الدين المعتدلين دورهم وحرصهم على تماسك المجتمع ووحدته، ما أحبط محاولات الإرهابيين الذين سعوا كثيرا إلى تأجيج الفتنة الطائفية، حيث قال الرئيس:"لكن بجهود سماحة السيد السيستاني وبقية المراجع وبدوركم تم إحباط هذه المحاولات".
وقال طالباني:"إن استنكار المجلس وعلماء الدين الأفاضل لهذه الأعمال الوحشية التي طالت المسيحيين عامل مهم في إظهار الصورة الحقيقية للدين الإسلامي تجاه الأديان الأخرى"، متمنياً أن يركز خطباء وأئمة في خطبهم على نشر روح المودة والتسامح تجاه المسيحيين الأبناء الأصلاء لهذا البلد.
وأكد الحاضرون أهمية الدور الذي يجب أن يمارسه رجال الدين، مشيرين إلى استنكارهم وإدانتهم للجرائم التي طالت الأخوة المسيحيين وضرورة العمل على توفير الحماية اللازمة لهم وتأمين الحياة الكريمة في وطنهم العراق.
ومن جانبهم، عبر الحاضرون عن سرورهم بهذا اللقاء الذي جمعهم بالرئيس قائلين انه بما قدمه من دور جامع لكل العراقيين بمختلف أطيافهم جميعاً وبتحمله المسؤولية الكبيرة في أصعب الظروف التي مر بها البلد أصبح خيمة وضامنا للوحدة الوطنية متمنين لطالباني الموفقية في أداء مهامه.

واسط تقيل المحافظ للمرة الثانية

□ متابعة / المدى

صوت مجلس محافظة واسط للمرة الثانية، أمس الأربعاء، بالأغلبية على إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة من منصبه، فيما قرر تكليف نائبه الأول إدارة شؤون المحافظة.
وقالت رئيسة اللجنة الإعلامية في مجلس واسط سندس الذهبي إن "المجلس صوت بالأغلبية على إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة من منصبه"، لافتة إلى أنها "المرة الثانية التي يتم التصويت فيها على إقالة المحافظ".
وأضافت الذهبي أن "المجلس قرر تكليف النائب الأول للمحافظ المهندس محسن طعمة محسن إدارة شؤون المحافظة."
وبينت الذهبي لوكالة أنباء السومرية نيوز أن "قرار الإقالة جاء بأغلبية ٢٠ صوتا من بين مجموع الأعضاء الذين حضروا الجلسة والبالغ عددهم ٢٤ عضواً، في مقابل تحفظ أربعة أعضاء"، مشيرة إلى أن "قرار الإقالة جاء على خلفية سوء الخدمات وعدم تعاون المحافظ مع المجلس إضافة إلى إنفاق ١٧٪ من ميزانية العام الماضي".
وكان مجلس محافظة واسط المؤلف من ٢٨ عضواً قد صوت للمرة الأولى في السابع من أيلول ٢٠١٠ على إقالة المحافظ لطيف الطرفة من منصبه بسبب أجوبته التي اعتبرها المجلس غير مقنعة خلال جلسات استجوابه التي امتدت نحو شهرين، حيث صوت على إقالته ١٧ عضواً من أصل ١٨ حضروا الجلسة التي تخلف عنها عشرة أعضاء بينهم خمسة يمثلون كتلة مستقلون التي ينتمي لها المحافظ.

ميدان التحرير يذكر العراقيين بالنقمة على سوء الخدمات

□ بغداد / عمار محمد كاظم

العراقيون الذين عانوا لفترة طويلة من نسبة البطالة العالية والفقر والفساد المستشري وحيث حوافز الاضطراب تنتشر في العالم العربي دعوا حكومتهم إلى أخذ العبرة من ذلك.
لقد راقب الكثير منهم صور الاضطرابات والنهب في شوارع مصر، مركز النفوذ التقليدي في المنطقة، بإحساس من التهكم حيث أعادت المشاهد ذكريات مقلقة من الفوضى التي حلت بالعراق عقب سقوط النظام، لكنهم في ذات الوقت معجبون بالانتفاضة التي جاءت من الشارع بدلا من التدخل الأجنبي.
تلك المظاهرات تأتي في الوقت الذي يكافح فيه رئيس الوزراء شكاوى الإخفاق في توفير الخدمات الأساسية والأمن مع بداية حصوله على أربع سنوات أخرى جديدة بتحالف هش.
يقول نجاة شيال الذي يمتلك محلا لبيع الشاي في بغداد "أتمنى مظاهرات مماثلة ضد الحكومة فهي لا تزودنا بالوظائف أو الخدمات ومازلنا نعاني من نقص الكهرباء" قال ذلك وهو ينفث الدخان من سيجارته بينما يقدم خدماته للزبائن.
وقال محللون والعديد من العراقيين أن الناس في بلاد أرهقتها الحرب ليس من المحتمل أن تخرج إلى الشوارع بشكل جماعي لكن مسؤولين أمريكان قد حذروا من أن الخدمات السيئة مثل الكهرباء والماء تشكل إحدى التهديدات الأكبر للسلام الهش في العراق.

□ التفاصيل ص٣

فـــارزة

من سيحرق نفسه في ساحة الفردوس؟!

□ علي حسين

في العراق كما في العديد من دول العالم التي ترفع شعارات زائفة عن الديمقراطية نجد مجموعة من السياسيين لا علاقة لهم أصلا بالسياسة يخرجون على الناس بتصريحات غريبة وعجيبة، ففي تقرير نشرته صحيفة الصباح حول ما حدث في تونس ومصر استبعد عدد من النواب حدوث احتجاجات شبيهة بانتفاضة الشعب المصري أو ثورة الياسمين في تونس.
هكذا تثور الشعوب وتسقط الحكومات وتتعرض أنظمة سياسية لهزات تفوق مقياس ريختر، وسياسيونا مطمئنون، فهم يدركون جيدا أن البلاد تحتاج إلى أكثر من (بوعزيزي) يحرق نفسه كي تنهض الناس، وتحتاج إلى أكثر من ميدان تحرير في كل محافظة من محافظات العراق، فسنحتاج إلى واحد لوزارة التجارة التي أكل الفساد فيها أموال الحصة التموينية، وآخر لوزارة التربية التي منعت مفردة الوطنية أن تتردد في مناهج التلاميذ، وثالث أمام وزارة الداخلية التي ضاعت فيها أموال العراقيين في أجهزة لا تكشف حتى البعوض، وحتما سنحتاج إلى أكثر من واحد حتى تستفيق وزارة الكهرباء من نومها، وسنضطر إلى أن يحرق نصف الشعب العراقي نفسه كي يتخلص الناطق الرسمي لقيادة عمليات بغداد من ترديد جملته المعتادة "الوضع مسيطر عليه".
وأنا اجزم أنه لو قام عشرات العراقيين بإحراق أنفسهم في ساحة الفردوس فلن يجدوا من يسارع إلى إطفائهم، لان اغلب ساستنا منشغلون باقتسام المناصب والغنائم، بل أن احدا من المسؤولين لن يراهم لأنه أصلا لا يعرف الطريق من المطار إلى ساحة الفردوس، فالطريق الوحيد التي يعرفها تسير باتجاه الصفقات التجارية والسياسية.
وحتما لو احرقنا أنفسنا فسيخرج علينا أعضاء مجالس المحافظات يلبسون زي الوعاظ ليتحولوا بلمح البصر إلى مفتين يحرمون قتل النفس حتى ولو كان من اجل حياة كريمة، وسيوظفون الدين كعادتهم لمحاصرة أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية تؤرق السلطة وتزعجها.
في بلد تفوق فيه تخصيصات الرئاسات الثلاث مجموع التخصيصات المقررة في الميزانية لقطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات والبيئة والعلوم، والثقافة والنقل معا.
في بلد أعدت الحكومة فيه موازنة عام ٢٠١٠ على أساس أن سعر برميل النفط هو٦٢ دولارا، من باب الاحتياط، ثم باعت نفطها بمعدل ٧٣ دولارا للبرميل، ولم يدخل الفرق، وهو ١٢ مليار دولار، في الموازنة؟.
في بلد حجم الموازنة فيه بحجم موازنات مصر وسوريا والأردن ولبنان معا رغم أن نفوس العراق تعادل ثلث نفوس دولة واحدة فقط من تلك الدول الأربع، وهي مصر، فمعدل الفقر في العراق يفوق معدلات الفقر في تلك الدول مجتمعة.
في بلد خصص لكل نائب ثلاثين حارسا شخصيا براتب ٦٣٠ دولارا شهريا، وهذا يعني أن كل نائب يتقاضى شهريا ١٨،٩٠٠ دولارا للحماية، إضافة إلى ثلاثة ملايين شهريا مخصصات سكن طبعا باستثناء الراتب الذي لا يعرف سره إلا الراسخون في العلم.
اعتقد أن الحكومة ومعها بعض السياسيين لن يمانعوا أن يحرق الشعب نفسه، المهم أن يبقى الوضع على حاله، مسؤولون يفسدون ويستهترون بدماء الناس، يكذبون ويزيفون ويهربون من مواجهة الواقع.
وفي تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية بعنوان "بماذا يحلم العراقيون يقول كاتبه "إن العراقيين غابت عندهم القدرة، على الحلم والأمل، غلبت على المواطن العراقي روح التشاؤم.. الذي يفضي إلى اليأس، والاكتئاب، والقلق، والشعور بالوحدة.. وتلاشى الحافز إلى العمل." أليست هذه مقدمات تغرينا بان نحرق أنفسنا.
أنا شخصيا مرشح لان احرق نفسي في ساحة عامة .. وقد ضبطني بعض الأصدقاء منذ أيام أكلم نفسي وأهذي بكلام غير مفهوم.. عن العدل والمساواة.. وتحقيق الأماني والآمال وألوح بيدي هاتفا لحريات الشعوب.